الرئيس والنائبة سحبا القضايا المتبادلة.. والمجلس وافق على طلب الحكومة سحب قانون الأحداث

مرزوق الغانم وصفاء الهاشم حبايب.. وحصانة دشتي باقية

■ دشتي: منذ العام 1995 لم يُحاكم أي وزير بعد طمطمة قضية من سَلب حلال أهل الكويت

جانب من الحضور الحكومي في الجلسة

■ وزير الدفاع رداً على عبدالصمد: الكويت ليس لديها إلا حكومة واحدة

الجراح والعبدالله.. وتفاهم حول الأولويات

■ الشايع: هناك تفاهم حكومي نيابي على علاوة الأولاد وننتظر عودة وزير المالية لذلك تأجيله أفضل

■ صفاء: تتذرعون برد «الفتوى والتشريع» بعدم دستورية أسئلتي ولا تنظرون للحلول العشرة التي قدمتها لعدم دفع غرامة الداو

■ الأحداث في أوكرانيا تؤثر على الجميع وبورصة الكويت تنخسف وسط تفرج حكومي

الشايع يوضح

.. والخرائج متحدثا

حصانة.

النائب عبد الحميد دشتي مؤيد للتقرير: حقيقة عبد الحميد دشتي مثلي فعلا اقول ليشر هذا المجلس بسيل من القضايا وللعلم في طلب رفع الحصانة عني في هذه القضية قد اخذت في احد براءة والشاكي لديكمن القاضيا ما يرفعها عن النواب «يقصد النائب السابق وليد الطبطبائي» وقضية جنحة صحافة لا تقدم ولا تؤخر لكننا نريد نحن ان نؤكد ان هناك كيدية بالقضية.

النائب عبدالله الطريجي معارض لتقرير اللجنة يرفض رفع الحصانة عن النائب دشتي: انا عتبي على اللجنة التشريعية كبير كل قضايا الاخ عبدالحميد دشتي سب وقذف وعبارات واللجنة ترفض رفع الحصانة عنهم وقبل ذلك الاخت صفاء الهاشم كان لديها قضية مشابهة لكن اللجنة لم ترفع الحصانة عنها وانا ادعو الاخ عبد الحميد دشتي للتحلي بالشجاعة للاعتذار من عائلة الطبطبائي وهي عائلة كريمة لها احترامها.

النائب عبدالحميد دشتي «نظام»: أؤيد ان يخرج لي دليل واحد انني اسميت عائلة او اسم زميل النائب الطريجي في كتلة الاغلبية المستبدة.

ثم انتقل المجلس للتصويت على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقاضي برفض رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في قضية جنح صحافة والمرفوعة من قبل النائب السابق د. وليد الطبطبائي «وافق المجلس» على تقرير اللجنة بعد تاييد 20 نائبا ورفض 14 وامتناع 2 من اصل الحضور 36 «لم ترفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي».

ثم انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة الشؤون التشريعية الرافض لطلب رفع الحصانة عن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في القضية المرفوعة من قبل النائبة صفاء الهاشم بتخصيص 2 متحدثين مؤيدين للتقرير و2 معارضين للتقرير.

الرئيس مرزوق الغانم «معارض التقرير»: الاخ الرئيس والاخوة الزملاء بدءنا الفصل التشريعي بقسم عظيم وفيه احترام الدستور ولمادة 166 من الدستور تكفل حق التقاضي والاخت النائب صفاء الهاشم تعتقد انني اسأت لها في كلامي وهذا حقها وانا اطلب من اخواني النواب واترجاهم الموافقة على رفع الحصانة عني للذهاب للقضاء وان اقول كلمتي امامه وهي تقول كلمتها وكلنا ثقة بقضائنا الشامخ وانا الله الحمد منذ عام 2006 لم اتمترس بالحصانة البرلمانية لذلك ارجو من زملائي رجاء برفع الحصانة عني ورفض تقرير اللجنة ووفق اللائحة الدخلية ووفق شكوة الاخت صفاء لا يوجد فيها ما يحول دون ممارسة عملي وهناك من يقول انه لا يجب ان اذهب للقضاء لاني رئيس مجلس الامة وان اقول بل على العكس لاني رئيس مجلس الامة يجب ان ترفع عني الحصانة ولا يوجد من هو فوق القانون ويجب ان توصل رسالة للعالم باننا في دولة مؤسسات وقانون ولا احد فينا فوق القانون والرسالة التي يجب ان تصل ان الناس كلهم سواسية كاسنان المشط امام القضاء ولا يقول احد ما يجوز الرجل الثاني او الثالث الوقوف امام القضاء لذلك ارجوكم ان ترفعوا عني الحصانة لاقف امام القضاء لاقول كلمتي والاخت صفاء تقول كلمتها والكلمة الفصل فيها للقضاء.

النائب علي الراشد: حقيقة لا استغرب هذا الموقف من الاخ مرزوق الغانم ونشكره عن هذه الكلمة الطيبة والموقف الطيب وهذا ما عهدناه منه بتطبيق القانون وادعوا اخواتي اعضاء الجلس غلق باب النقاش واللجوء للتصويت عن تقرير اللجنة مباشرة حتى يتسنى لنا الدخول لجدول الاعمال.

النائب عبدالحميد دشتي «نظام»: اطلب تخصيص ربع ساعة للحديث عن هذه القضية عن هذه القضية والحساسة والمفصلية.

الرئيس يعقوب الصانع: الاخ عبد الحميد دشتي هل انت مؤيد ام معارض لتقرير اللجنة.. دشتي يجيب مؤيدا.

الرئيس مرزوق الغانم من مقاعد النواب: الاخ الرئيس هناك مقترح يجب التصويت عليه بغلق باب النقاش والتصويت على التقرير مباشرة.

النائب عدنان عبد الصمد «نظام»: لا يجوز غلق باب النقاش دون حديث مؤيدين ومعارضين للتقرير.

الرئيس يعقوب الصانع: لدي طلب قدم من النائب فيصل الشايع بغلق باب النقاش والتصويت.. وعبد الصمد يرد إذا اعترض نائب على الطلب يسقط الطلب.

النائب عبد الحميد دشتي معترض على طلب غلق باب النقاش: هذه القضية ليست حق للرئيس الاخ مرزوق الغانم فالمجلس عندما وضع لائحته الداخلية وهي من تنظم مساءلة عضوية العضو الذي يمثل الامة فما بالنا برئيس مجلس كيف يكون لمن يشرع لامة بان يذهب الى مخفر الشرطة او غرفة قضاء، الاخ بو علي يقول ارفعوا عني الحصانة وهو رئيس مجلس الامة وهذا ليس حقه واذا وافقنا عن هذه السابقة لن ترحمنا الاجيال المقبلة لذلك ارجو منكم يا اخوان تقدير الموقف تقدير دقيقا حفاظا على هيبة المجلس والاعضاء حتى لا تسجل سوابق تاريخية علينا لذلك اطلب غلق باب النقاش واعادة التقرير للجنة الشؤون التشريعية واقول للنواب اذا ما قبلتم يا اعضاء مجلس الامة ستوأدونه سلطة المجلس.

حمد الهرشاني: نطلب رفع الحصانة عن الرئيس ونحن لا نريد تكرار مثل ذلك ، ونطلب من الرئيس التراجع عن قراره.

الرئيس الغانم: هذا الموضوع لا يجب ان لأحد الحيز الكبير من الوقت، دشتي ان لديه اجتهاد معين يقدمه الى التشريعية، نحن مع المادة 28، لا نحجر على كائن من اللجوء الى القضاء وانا اروح القضاء، مع تقديري لوجهات النظر، لما السلطة التشريعية ترفع الحصانة عن رئيسها مبعث فخر ولا احد يعلو فوق الدستور والقانون.

فيصل الشايع: مع احترامي الكامل لعبد الحميد دشتي ما يجوز غرفة في القضاء وتحكم على نائب وغرفة ترفع الظلم على مواطن موضع فخر.

عدنان عبد الصمد: اعذر موقف الرئيس ووسام وياريت كان نهج اللجنة التشريعية شنهو مفهوم الحصانة اروح اسب واقول انا مشرع ما حد يوديني المخفر ما يجرم الشهود وتروح المخفر، إذا كنت مو خايف من القضاء المادة 166 حق التقاضي مكفول للناس، لماذا نخاف من القضاء، نحن لا نريد اعدام شخص وانما لمعرفة من هو على حق او باطل، رئيس المجلس وضح الكيدية، هل تعطل النائب، وليس مثل المجالس السابقة ابغض واقول وحب وقول، اذا النائب عرف ان الكل راح ترفع عنه الحصانة والقضية السابقة قضية أخرى ليس مطروح فيها البراءة بالنسبة لقضية دشتي واعتب على اللجنة التشريعية عدم الدخول في تفاصيل القضية وانما التوقف عن الكيدية ونشكر الرئيس الغانم واشكبرها العالم لو سمعوا اننا رفعنا الحصانة عن رئيس المجلس ستكون كبيرة في عيون العالم والامام علي رفض ان يسمى امير المؤمنين عندما قاضاه يهودي.

صفاء الهاشم: ندعو المولى بسلامة الامير، نشكر شجاعة الاخ مرزوق وارسال رسالة اننا ممكن ان نكون جهة اخرى للقضاء واشكرك على حرصك كرئيس ان تشغل المجلس بامور المواطنين وانت تعرف غلاك من عمر وليس اليوم ومن باب التعاون ومن بعد الكلام اللي قاله الخرافي وعلي الراشد والرئيس الغانم انا راح اتنازل عن القضية اذا طلب التاجيل لاقدم التنازل عن القضية في العدل، لان الوطن اسمى من كل الخلافات.

الرئيس الصانع: هناك كتاب من وزير العدل وهذا ليس له علاقة بموضوعنا.

مرزوق الغانم: لن اكون اقل كرما منها وعندي قضايا رافعها عليها واعلن تنازلي عنها.

الرئيس الصانع: بادرة تثلج الصدور ونامل ان يكون ذلك ديدن مجلسنا ولكن سالتزم بالدور.

صالح عاشور: التوافق بين الرئيس الغانم وصفاء الهاشم ولكن دام بحث الموضوع، كيف يثبت انه لا يوجد احد فوق القانون وهناك شعور ان هناك من هم فوق القانون وهناك قضايا تحفظ لان هناك من صنف فوق القانون، هذه القضية تثبت للدول اللي حواليا يجب أن نوصل ان رئيس المجلس يذهب إلى القضاء، وانما الصلح يجب أن يكون قبل ذلك ، هناك يعتقد انه متنفذ وفوق القانون وان كان الطرف الاخر صفاء الهاشم وانما مواطن عادي، الرسالة التي نريد ايصالها انه لا احد

الغانم على مقعد النواب

الغانم وصفاء.. «صافية بالبين»

عند مناقشة رفع الحصانة عن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم طلب من امين سر المجلي يعقوب الصانع ترؤس الجلسة لأنه معني بالقضية، وذهب مباشرة الى الجلوس في مقعده الذي اعتاد الجلوس عليه في المجالس السابقة والذي خصص في المجلس الحالي للنائب فيصل الشايع، وجاوره النائب الدكتور عبدالله الطريجي في حين كان يجاوره في السابق صالح الملا.

وكان المجلس قد تناول خلال جلسته طلب النيابة العامة الاذن برفع الحصانة النيابية عن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في القضية المرفوعة ضده من النائب صفاء الهاشم حيث تعهدت خلال الجلسة بالتنازل عن الشكوى «من باب التعاون» معربة عن شكرها للرئيس الغانم على «شجاعته» في طلبه من النواب الموافقة رفع الحصانة النيابية عنه وأن يكون القضاء هو الفيصل.

من جهته بادل الغانم النائب صفاء الهاشم هذه المبادرة وتنازل عن القضايا المرفوعة منه ضد الهاشم قائلا «لن أكون أقل كرما منها واعلن تنازلي عن القضايا المرفوعة مني ضد الاخت صفاء».

متابعة نيابية